

مجلة المجمع العلمي العراقي



الجزء الرابع - المجلد الثامن والثلاثون

بغداد

ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ - كانون الاول ١٩٨٧ م

المصطلح النَّقْدِي

الكتور احمد مطهوب

عضو المجمع

كلية الآداب - جامعة بغداد

المصطلح :

المصطلح مهم في تحصيل العلوم لأنّه يحدد قصد الباحث أو المجادل أو المتحدث ، وكان السلف الصالح يعنون به كثيراً ، قال التهانوي : « ان أكثر ما يحتاج به في العلوم المدونة والفنون المروجة الى الاساندة هو اشتباه الاصطلاح، فان لكل علم اصطلاحاً به اذا لم يُعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الى الاهتداء سبيلاً ولا الى فهمه دليلاً » (١) . وحدد طريق علمه بوسائلتين : الأولى : الرجوع الى اساندته العلم .

الثانية : الرجوع الى الكتب التي جمعت فيها اللغات المصطلحة .

والمصطلح او الاصطلاح « هو العرف الخاص ، وهو اتفاق طائفة مخصوصة على وضع شيء ». والاصطلاحى هو «ما يتعانق بالاصطلاح ويقابلة اللغوى» (٢) . ولا يخرج اللغويون والباحثون عن هذا المعنى ، قال الشريف الجرجاني : « الاصطلاح عبارة عن انفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول (٣) » وقال أبو البقاء الكفوبي : « الاصطلاح: هو انفاق القوم على وضع الشيء ، وقيل : اخراج الشيء عن المعنى اللغوى الى معنى آخر لبيان المراد» (٤) .

(١) كشاف اصطلاحات الفنون ج ١ ص ١ . وفي الاصل : الى انفهame دليلاً ..

(٢) البستان ج ١ ص ١٣٤٩ .

(٣) التعريفات ص ٢٨ .

(٤) الكليات ج ١ ص ٢٠١ .

وقال الزبيدي : « الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص » (٥) .
وقال مصطفى الشهابي : « هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى
من المعاني العلمية » (٦) وقال : « والاصطلاح يجعل إذن للألفاظ مدلولات
جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية » . ثم قال : « والمصطلحات لا يوجد
ارتجالاً ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة
كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي » .

وقال : « ومن الواضح ان اتفاق العلماء على المصطلح العلمي شرط لاغني عنه ولا يجوز أن يوضع للمعنى العلمي الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية واحدة واختلاف المصطلحات العلمية في البلاد العربية داء من أدوات لغتنا الضادبة ». .

وقال الدكتور علي القاسمي : « المصطلح كل وحدة (لغوية) دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو كلمات متعددة (مصطلح مركب) و تسمى مفهوماً محدداً بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما » (٧) .

فشروض المصطلح كما يتبيّن من هذه التحديدات هي :

- ١ - اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية .
 - ٢ - اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغوية الاولى .
 - ٣ - وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي .
 - ٤ - الإكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد

ونخص الدكتور علي القاسمي صفة المصطلح الجيد بشرطين هما:

الأول : تمثيل كل مفهوم أو شيء بـ مصطلح مستقل :

الثاني : عدم تمثيل المفهوم او الشيء الواحد باكثر من مصطلح واحد (٨) .

(٥) تاج العروس ج ٢ ص ١٨٣ (مادة صلح - المستدرک) .

^(٦) المصطلحات العلمية في اللغة العربية ص ٦ .

(٧) مقدمة في علم المصطلح ص ٢١٥ .

(٨) المصدر نفسه ص ٦٨ .

وهذا الشرطان ربما لا يتحققان في كثير من المصطلحات، فهناك مصطلح واحد للدلالة على عدة أشياء ، وهناك أكثر من مصطلح للدلالة على شيء واحد . ويرجع ذلك إلى تعدد وأضعي المصطلح والاختلاف في الترجمة ، وهذا من مشكلات المصطلح في الوطن العربي ، ولا بدّ من أن يبذل اتحاد المجمع العربي جهداً كبيراً لتوحيد المصطلحات أو تقريرها ليصدر الباحثون والمترجمون عن منهج واحد في وضع المصطلحات .

الاهتمام بالمصطلح :

بذل العرب جهداً كبيراً في وضع المصطلح بعد أن اتسعت العلوم وتنوعت الفنون وتقدمت الحياة . وأول المصطلحات العربية ما جاء في القرآن الكريم ، وكان لكثير منها معنى لغوي فنقلت من معناها الأول إلى المعنى الجديد . وكانت الحقيقة الشرعية (٩) من أسباب نمو اللغة وفتح باب تطور الدلالة وانتقال الألفاظ من معنى إلى آخر يقتضيه الشرع وتتطابله الحياة الجديدة . وكان المتكلمون أول من اهتم بالمصطلحات ، قال الجاحظ عنهم : « وهم تخروا تلك المعاني ، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء ، وهم اصطلحوا على تسمية مالم يكن له في لغة العرب اسم فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف وقدوة لكل تابع ، ولذلك قالوا : العرض والجوهر وأيس وليس وفرقوا بين البطلان والتلاشي وذكروا المذهبية والهوية والماهية (١٠) وأشباه ذلك » (١١) . وذكر وضع علماء العروض والنحوة وأصحاب الحساب لمصطلحاتهم فقال : « وكذا وضع الخليل بن أحمد لأوزان القصيدة وقصار الأراجيز لأنقايا لم تكن العرب تتعرف تلك الأعaries بتلك الالقاب وتلك الأوزان بتلك الأسماء

(٩) الحقيقة الشرعية : هي اللفظة التي يستفاد من جهة الشرع وضعها لمعنى غير ما كانت تدل عليه في أصل وضعها اللغوي ، وهي قسمان : أسماء شرعية كالصلة والزكاة وأسماء دينية كمسلم وكافر .

(١٠) ينظر فنون بلاغية ص ٨٣ .

(١١) نسبة إلى : هذا ، وهو ، وما هو ؟ .

(١٢) البيان والتبيين . ج ١ ص ١٣٩ .

كما ذكر الطويل والبسيط والمديد والوافر والكامل وأشباه ذلك ، وكما ذكر الأوتاد والأسباب والخرم والزحاف » . ثم قال : « وكما سمي النحويون فذكروا الحال والظرف وما أشبه ذلك لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القرويين وأبناء البلديين علم العروض والنحو ، وكذلك أصحاب الحساب قد اجتبوا اسماءً جعلوها علامات لتفاهم » .

وتحددت الجاحظ عن التحول الذي طرأ على الألفاظ بظهور الاسلام وأشار الى ترك الناس للفاظ كثيرة ، فمن ذلك تسميتهم للخارج « أزاوة » ونقولهم للرثوة ولما يأخذه السلطان « الحملان » و « المكس » ، والى استحداثهم ألفاظا لم تكن وانما اشتقت من أسماء او ألفاظ متقدمة على التشبيه والمجاز مثل قولهم لمن ادرك الاسلام « مخضرم » وللأرض التي لم تحفر ولم تحرث إذا فعل بها ذلك « مظلومة » ولمن راعى بالاسلام واستسر بالكفر « المنافق » ولمن لم يحجج إما لعجز وإما لتضييع وإما لانكار « الصرورة » (١٢) .

واسع حركة وضع المصطلحات والألفاظ الجديدة باتساع الحياة وتقدم الحركة الفكرية . وقد نجح السلف في ذلك كل النجاح واستطاعوا أن يستوعبوا العلوم والفنون ولو لا ما أصابهم من انتكاسات لظل العلماء يرثدون الفكر بكل جديد بديع . وخيمت الغيوم على الوطن العربي قرونًا وحينما أراد الله لها أن تتبدل بدأ العرب في أواخر القرن الماضي يبنون حاضرًا مجيدا ويقيمون حضارة جديدة .

(١٢) ينظر الحيوان ج ١ ص ٣٤٧-٣٢٦ ، ص ٣٤٨-٣٤٧ . كانت لفظة الصرورة قبل الاسلام تطلق على ارفع الناس في مراتب العبادة ، قال الشاعر : لو أنها عرضت لاشمط راهب

عبدالله صرورة متبتل

لدننا لبهجتها وحسن حديثها

ولهم من تاموره بتأمل

التامور : النفس ، دم القلب . وتأتي بمعنى الابريق والخمر .

وكان للمجتمع العلمية واللغوية في الوطن العربي أثر في الحركة العلمية التي أخذت تمد العرب بما يحيي المجد التالد ويبني الحاضر الراهن . وقد عنيت تلك المجتمع أول ما عنيت بالمصطلحات لأنها مفتاح العلوم والفنون وكان لمجمع دمشق وبجمع القاهرة فضل عظيم ، وكان للمجمع العلمي العراقي يد لا تنكر في الاهتمام بالمصطلحات وقد بذل جهداً كبيراً في وضعها إذ ألف منذ عام ١٩٤٨ لجاناً لوضع مصطلحات لما يرد في الكتب التي يقرر ترجمتها أو تدقيق المصطلحات واقرارها ، وأصدر كثيراً من المجموعات التي تضم مصطلحات في علوم مختلفة ونشرها في مجلته او في كراسات . وأصبحت هذه المصطلحات العمدة في تعريب العلوم ، وقد نصت المادة التاسعة من « قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية » رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧ على أن « يكون المجمع العلمي العراقي المرجع الوحيد في وضع المصطلحات العلمية والفنية ، وعلى الأجهزة المعنية الرجوع إليه بشأنها » . ومعنى ذلك أن العبء كبير على المجمع وانه مسؤول عن سلامة اللغة العربية ووضع المصطلحات العلمية والفنية .

ووضع المجمع بعض القواعد العامة لوضع المصطلح وآخر ما أصدرته لجنة اللغة العربية هذه القواعد :

- ١ - مراعاة المماثلة او المشاركة بين مدلولي الكلمة لغة واصطلاحاً لادنى ملابسة .
- ٢ - الاقتصار على مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد .
- ٣ - تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد .
- ٤ - التزام ما استعمل او ما استقر قدماً من مصطلحات علمية وعربية وهو صالح للاستعمال الجديد .
- ٥ - تجنب المصطلحات الأجنبية .
- ٦ - ایثار الكلمة المأهولة على اللقطة النافرة الوحشية او الصعبة النطق .

- ٧ - لا يشتق من المصطلح إلا بقرار هيئة علمية مختصة بوضع المصطلحات .
- ٨ - اختيار الكلمة المفردة على المصطلح المركب او العبارة لتسهيل النسبة والاضافة ونحو ذلك .
- ٩ - تجنب الالفاظ العامية .
- ١٠ - تفضيل مصطلحات التراث العلمي على المولدات والمحاذيات
- ١١ - بُلْجاً الى ترجمة المصطلح الأجنبي عند ثبوت دلالته على معناه الاصطلاحي .
- ١٢ - تجنب تعريب المصطلحات الأجنبية إلا اذا تعذر العثور على لفظ عربي ملائم .
- ١٣ - ترى اللجنة أن يراعى في استعمال الالفاظ الاعجمية ما يأتي :
 - أ - يُرجح أسهل نطق في رسم الالفاظ المعربة عند اختلاف نطقها باللغات الاعجمية .
 - ب - احداث بعض التغيير في نطق المصطلح العربى ورسمه ليتسق مع النطق العربى .
- ١٤ - تجنب استعمال السوابق والواحد الأجنبي لأن اللغة العربية لغة اشتراقية وليس الصاقية، ووجوب اعتماد الأساليب العربية في وضع المصطلحات .
- ١٥ - يستعمل كل لفظ من الالفاظ المتراوحة في معناه الخاص في المصطلحات العلمية . لأن الترافق كثيراً ما يكون أو صافاً للأشياء لا يراد بها المطابقة التامة في المعنى إذ يلحظ ان لكل لفظ معنى خاصاً يختلف عن سواه ولو شيئاً قليلاً فيمكن أخذه واستعماله ولو بطريق المجاز . وكذلك تمكن الاستفادة من التراويف التي لا تلحظ فيها الوصفية يخص بها كل منها بمصطلح علمي خاص . ووضعت اللجنة قرار النحت وهو « عدم جواز النحت إلا عند عدم العثور على لفظ عربي قديم واستنفاد وسائل تنمية اللغة من اشتراق

ومجاز واستعارة لغوية وترجمة على أن تتجه إليه ضرورة قصوى، وأن يراعى في اللفظ المنحوت الذوق العربي وعدم اللبس».

ولاتخرج هذه القواعد عما وضعته المجتمع العربية ، وما أقرته ندوة «توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة » التينظمها مكتب تنسيق التعریب بالرباط في شباط ١٩٨١ ، واشترک فيها ممثلو المجتمع العربية والمراکز اللسانية وزارات التربية والتعليم في الوطن العربي (١٣) .

ولم تكن العناية بمصطلحات اللسانيات والنقد والبلاغة كبيرة في المجتمع العربية لأنها اتجهت منذ قيامها إلى متابعة التقدم العلمي في الغرب ووضع المصطلحات ، وقد وفقت وحاوت أن تلحق بالعلم وتقيد مصطلحاته . ولعل عنابة المجتمع بالفاظ الحضارة كانت أوسع مدى لأنها تتصل بحياة الناس ، وقد يرجع أهميتها للمصطلحات النقدية إلى :

- ١ - ان النقد العربي مصطلحات كثيرة ، وان الأدباء والباحثين قادرون على ان يأخذوا مصطلحاتهم من القديم .
- ٢ - ان النقد الأدبي ليس مما يؤثر في اللغة واتجاهاتها كما تؤثر العلوم المستحدثة ومصطلحاتها . ولذلك لم تكن هناك خشية من المصطلح الأجنبي او المغرب ما داما قليلاً .
- ٣ - ان الأدباء والمؤلفين شرعوا في وضع المصطلحات النقدية منذ عهد مبكر ، واتفقوا على كثير منها وشاع استعماله بين الناس .
- ٤ - ان النقد ليس مما يتصل بالتقدم العلمي الذي يشهده العالم وأن الحياة الجديدة تفرض الاهتمام بالعلوم . وقد أدت هذه النظرة الى اهمال الدراسات الإنسانية وتعثرها في كثير من الأحيان .

(١٣) تنظر هذه الأسس في مقدمة علم المصطلح ص ١٠٧ - ١١٢ .

إن المصطلح الندي مهم ولابد من الوقوف عليه ووضع حد للفوضى التي تسود كثيراً من المصطلحات والدراسات . ولعل المجامع العربية تواليه عنابة وتصدر قراراتها بتوحيده وتيسيره للباحثين والمتجمين .

لا مشاحة في المصطلح :

زادت العناية بالمصطلحات بعد أن تنوّع العلوم وكثُرت الفنون ، وكان لابدّ للعرب من أن يضعوا لما يستجدّ مصطلحات مستعينين بوسائل أهمها : الوضع والقياس والاشتقاق والترجمة والمجاز والتوليد والتعرّيب والنحو (١٤) وكانت هذه الوسائل سبباً في اتساع قدرة اللغة العربية واستيعابها للعلوم والأداب والفنون ، وقد بذل السلف جهداً مموداً في وضع المصطلحات ، وكان الأساس في المصطلح أن يتفق عليه اثنان أو أكثر ، وأن يستعمل في علم أو فن بعينه ليكون واضحاً الدلالة مؤدياً المعنى الذي يريدوه الواضعون . ولم يروا بأسا في أن يضع المؤلف مصطلحه فيشيع أو يهمّل إذ « لا مشاحة في الاصطلاحات » قال قدامة بن جعفر وهو يتحدث عن نقد الشعر : « فاني لما كنت آخذآ في استنباط معنى لم يسبق اليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماءً تدلّ عليها احتجت ان أضع لما يظهر من ذلك اسماءً اختبرتها ، وقد فعلت ذلك . والاسماء لا منازعة فيها إذ كانت علامات . فان قنع بما وضعته وإلا فليخترع لها كل من أبى ما وضعته منها ما أحب فليس بمنازع في ذلك» (١٥) وقال ابن وهب الكاتب : « وأما الاختراع فهو ما اخترعت له العرب اسماءً لم تكن تعرفه . فمنه ما سموه باسم من عندهم كتسميتهم الباب في المساحة » بابا « والجريب » جريبا « والعشير » عشيرآ ». ومنه ما عربته وكان أصل اسمه أعمجياً ». ثم قال : « وكل من استخرج علمها واستنبط شيئاً وأراد أن يضع له اسماءً من عنده ويواطئه من يخرجه اليه فله أن يفعل . ومن

(١٤) للتفصيل ينظر دعوة الى تعرّيب العلوم في الجامعات العربية ص

٦٩ - ٨٩ .

(١٥) نقد الشعر ص ٢٢ .

هذا الجنس اخترع التحويون اسم الحال والزمان والمصدر والتمييز والتبرية ، وأخرج الخليل لغات العروض فسمى بعض ذلك الطويل وبعضه المدید وبعضه المزج وبعضه الرجز . وقد ذكر ارسطاطاليس ذلك وقال : انه مطلق لكل أحد يحتاج الى تسمية شيء ليعرفه به أن يسميه بما شاء من الأسماء . وهذا الباب مما يشترك العرب وغيرهم فيه وليس مما ينفردون به » (١٦) . وقال حازم القرطاجني : « ولا تشاش في الالفاظ كما انه لا حرج على من عدل عمما تقتضيه تلك الأسامي في المسميات إذا أراد الافصاح عن جهات مشابهاتها لما نقلت اليها منه التسمية والتمثيل الصحيح في ذلك » (١٧) . وأدت هذه الحرية الى :

١ - تعدد المصطلح للدلالة على شيء واحد ، ومن ذلك « الالتفات » فقد سماه ابن وهب « الصرف » وسماه أسامة بن منقذ « الانصراف » وسماه قوم « الاعتراض » (١٨) .

٢ - اختلاف دلالة المصطلح فقد ذهب قدامة الى أن « المطابق » هو « ما يشترك في لفظة واحدة بعينها » (١٩) مثل :

٣- اطلاق مصطلح واحد للدلالة على عدة أشياء . ومن ذلك مصطلح «الاجازة» فهو «ان تتم مصارع غيرك» وهو «أن يكون الحرف الذي يلي حرف الروي مضموماً ثم يكسر او يفتح ويكون حرف الروي مقيداً» وهو «ان تكون القافية طاءاً والأخرى دالاً» (٢٠).

^{١٦)} البرهان في وجوه البيان ص ١٥٨ - ١٥٩.

١٧) منهاج البلفاء وسراج الادباء ص ٢٥٢ .

(١٨) ينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ج ١ ص ٢٩٦ .

(١٩) نقد الشعر ص ١٨٥ ، وينظر معجم المصطلحات ج ٢ ص ٥٣ وما يبعدها .

^{٢٠}) ينظر معجم المصطلحات ج ١ ص ٥٠ .

٤ - وضع مصطلح لما يستجد من فنون بلاغية ونقدية ولو لا تلك الحرية لتوقفت الدراسات . وقد احصى ابن المعتز ثمانية عشر مصطلحا خمسة منها سمها « البديع » وهي : الاستعارة ، والتجميس ، والمطابقة . ورد أعيجاز الكلام على ما تقدمها ، والذهب الكلامي . وثلاثة عشر سمها محاسن الكلام . وزاد عليها قدامة بن جعفر وأبو هلال العسكري ، وظلت المصطلحات ازيد حتى وصلت الى المئات . ولو لا حرية الوضع ما كثرت المصطلحات وتشعبت الدراسات . ونمّت اللغة العربية واصبحت قادرة على استيعاب الجديد بما فيها من قدرة على التوليد والمجاز والاشتقاق .

وضع المصطلح :

وضع المصطلح مباح للعلماء ومطلق لكل من احتاج الى تسمية شيء لا يعرف به . ولم يحدد الجاحظ وقدامة وابن وهب والقرطاجي أنواع ذلك الوضع بدقة ووضوح وان كان كلامهم يومئذ الى بعض الوسائل هي :

١ - اختراع اسماء لم يكن معروفا كما فعل المتكلمون ، والنحويون ، وأصحاب العروض والحساب .

٢ - اطلاق الالفاظ القديمة للدلالة على المعاني الجديدة على سبيل التشبيه والمجاز كما في الاسماء الشرعية والاسماء الدينية (٢١) وغيرها مما استجد بعد الاسلام من علوم وفنون وآداب .

٣ - التعريب وهو نقل الالفاظ الأجنبية الى العربية باحدى الوسائل المعروفة عند النحاة واللغويين .

(٢١) تقسم الحقيقة الشرعية الى :

- ١ - اسماء شرعية وهي التي لا تفيد مدحا ولا ذما عند اطلاقها كالصلة والزكاة والحج وسائر الاسماء الشرعية .
- ٢ - اسماء دينية وهي التي تفيد مدحا أو ذما نحو مسلم ومؤمن وكافر وفاسق . (ينظر فنون بلاغية ص ٨٣) .

وهذه من الوسائل التي لا يزال العاملون في حقل اللغة والعلوم يلجأون إليها وهي : الوضع والقياس والاستنفاذ والترجمة والمجاز والتوليد والتعريب والتحت. ووقف العلماء من التعريب موقف الحذر وقال أكثرهم انه لا يؤخذ به إلا عند الضرورة القصوى خشية أن تضيع اللغة العربية في غمرة الدخيل . وكان العرب قد بخلوا بهم في أول عهدهم بنقل العلوم والتأليف ليسدوا حاجة عرضت لهم فقالوا : الأرثوذاطيقي والفيزيقي وقاطيفورياس واسقطس للحساب والطبيعة والمقولات والعنصر ، وقالوا : البوطيقا والريطوريقا والقوميزيا والطراوغوزيا للشعر والخطابة والملهاة والأساة . وسبب ذلك ضعف المترجمين الذين كان أكثرهم لا يحسن العربية ، ولكن الحالة تغيرت بعد أن ازدهرت حركة الترجمة واسعى آفاقها وظهر من له معرفة باللغة العربية وغيرها من اللغات ، وأصبحت الكتب العربية تحفل بالمصطلحات العربية الأصلية ولا سيما كتب الفقه وعلوم اللغة التي نشأت في رحاب الفكر العربي الإسلامي . أما غيرها من العلوم الأجنبية فقد كان الطابع العربي واضحاً عليها وإن دخل فيها شيء من اللفظ الأجنبي الذي لم ير المعربون بدأ من ادخاله في كتبهم بعد أن صارت بهم السبل في تلك العهود .

لقد كانت وسائل وضع المصطلح واضحة ، وفي اللغة العربية طاقة كبيرة لم يعرف استخدامها وباب القياس والاستنفاذ والمجاز واسع ، ولذلك لا ينبغي الأخذ بالتعريب إلا عند الضرورة القصوى لأن فتح الباب أمامه يعني اشاعة الدخيل والقضاء على فاعلية اللغة العربية . ولم يتزع العرب إلى التعريب إلا مكرهين ، قال اسماعيل مظہر : « إن العربي لم يتزع إلى التعريب إلا مكرهاً، بدليل القلة النادرة التي نأنسها فيما ورد من اللفاظ المعربة مقيدة على اللفاظ العربية السليمة » (٢٢) . ثم قال : « إننا في حاجة إلى التعريب ولكن بقصد وبقدر معلوم على أن نقيد في التعريب بقواعد أخصها أن يكون المعرّب على

وزن عربي من الأوزان القياسية أو السماوية حتى يلائم جرس الكلمات العربية فلا يُحِسْ منه العربي نفوراً أو يجد فيه تناقضاً مع ما تلقى من صيغ لغته الكريمة . كذلك ينبغي أن نعرف أن التعريب إنما تدعونا إليه ضرورة قصوى يقف عندها جهودنا في البحث والاستقصاء وتقليل أساليب اللغة على وجوهها المستطاعة » (٢٣) .

فالنزعة إلى التعريب دعتها الضرورة القصوى ، وجاءت معظم الألفاظ مقيدة على الأبنية العربية السليمة ، وإذا ما عرّبنا في هذا العهد فينبغي مراعاة :

١ - الاقتصاد في التعريب .

٢ - ان يكون المعرب على وزن عربي من الأوزان القياسية أو السماوية .

٣ - ان يلائم جرس المعرب الذوق العربي وجرس اللفظ العربي .

٤ - أن لا يكون نافراً عما تألفه اللغة العربية .

وهذا رأي سليم ينبغي الأخذ به عند اقتضاء الحاجة وهو ما سارت عليه المجتمع العربية . ومن قرارات مجتمع اللغة العربية في القاهرة « يعجز المجتمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية - عند الضرورة على طريقة العرب في تعريفهم » و « يفضل اللفظ العربي على المعرب القديم إلّا إذا اشتهر المعرب » و « ينطق بالاسم المعرب على الصورة التي نطق بها العرب » (٢٤) . وهذه القرارات الثلاثة تصون العربية من الدخيل ولا تسدّ الطريق ، ولو أخذ بها الباحثون والمتجمون والأدباء لصانوا لغتهم ومنعوا تسرب الألفاظ الأجنبية إلى اللغة العربية . وما زال كثير منهم يقول : دراما وتراجيدي وكوميدي وثيمه ، على الرغم من أنها من الألفاظ التي لها مقابل في العربية . وقد أدى اصرار بعضهم إلى أن تشيع الفاظ أجنبية تكون تحلية لكتاباتهم أو دليلاً على

(٢٣) تجديد العربية ص ٩ - ١٠ .

(٢٤) مجموعة القرارات العلمية ص ٨٢ - ٨٥ .

معروفهم لها وما هكذا تصنون الأمم كيأنها وتحافظ على لغاتها . ولم يكن هؤلاء وحدهم يتخدنون هذا الموقف وإنما سبقهم اليه بعض علماء العربية كالشيخ عبد القادر المغربي الذي كان من أشد الناس تحمسا للتعريب ، وكان يراه طبيعيا في العربية وغيرها من اللغات لأن المغرب لا يحيط من قدر فصاحة الكلام وأنه ليس عملاً بدعا وليس وجوده في جسم اللغة العربية كوجود جسم غريب في جسم الإنسان من حيث يضر بقوه وتجب ازالته . والتعريب تحويلي طبيعي أو تغيير تدريجي يطرأ على اللغة ويجري بها في ناموس مطرد ، وقد خضعت له اللغة العربية ومن أول نشأتها كما تخضع له الآن وبعد الآن . وتعريب الكلمات الأعجمية في اللغة بمثابة حركة الاستمرار أي انه عمل قام به واضعوا اللغة أنفسهم مضطرين اليه بسائق طبيعي في أول عهد الوضع ، ثم اتصل بنا نحن وجرينا عليه وليس هو مما حدث فيما أو اصطدمنا عليه ولم يعرفه الواقعون الأولون (٢٥) . وقال : « لا يشترط في التعريب أن يحصل على لسان طبقة خاصة من العرب أو من رجال معينين منهم بل هو شائع بينهم يتناوله كل واحد منهم . ولو قلت إن التعريب من وظائف عامة الناس وذوي التجارة والصناعات منهم لاختصاصهم وذوي الشأن منهم لما كنت مجازفاً أو مباعداً » (٢٦) . ويرى أن يرسل إلى أصحاب الصناعات والحرف والتجار ليستفهم منهم عن اسم كل أداة أو آلة أو أي شيء ثم يدون كل ذلك ويشتت في كتب اللغة كما أثبتت سائر كلماتها العربية والمعرفة المنقولة عن العرب أنفسهم لأننا « إن لم نرجع في هذه الكلمات الدخيلة الى أصحاب الشأن بل رجعنا الى مواضعات الخاصة وهم متعددون متشاشون — تعددت الأسماء واضطراب أمر اللغة وكانت العاقبة الى الخيبة » (٢٧) . ولا يشترط في المغرب أن يأتي على

(٢٥) الاشتقاد والتعريب ص ١٦ - ١٨ .

(٢٦) الاشتقاد والتعريب ص ٢٥ .

(٢٧) الاشتقاد والتعريب ص ٣٦ .

أوزان العرب قال : « فرتب الكلم إذن عند سيبويه عربية وعربية ، ومدار التعریب عنده على الاستعمال وحده ، وقد ذهب مذهبه عامه أهل اللغة فصرحوا بأنه لا يلزم في المعربات أن تجري على أمثلة الاوزان العربية بل ان جاءت فحسن تكون مع اقحامها على العربية شبيهة باوزانها ، وقد يتفق أن تغير العرب الأسماء الاعجمية التي تعرّبها تغييرًا لا يكون معه الحق باوزانها ومناهج كلامها » ثم قال : « على اتنا مهما استحسنا رأي سيبويه في عدم اشتراطه رد الكلمة المعربة الى مناهج اللغة وأوزانها ينبغي أن نقف من تسامحه عند حد محدود وإلا تكاثرت الكلمات الاعجمية ذات الاوزان المختلفة والصيغ المتباينة في لغتنا الفصحى وخرجت على تمادي الأيام بذلك عن صورتها وشكلها وعادت لغة خلاصية لاعربية ولاعجمية كاللغة المالطية أو كسائر اللغات العربية العالمية في مختلف القطرار الاسلامية » (٢٨) . وقال : « إذا لم نعن بالتعريب وننسح مجالاً للمعربات على اسلات ألسنتنا وأستان أقلامنا كنا عاملين على إمامـة اللغة أو وقوف نوها » (٢٩) .

لقد كان المغربي من دعاة التعريب وان احتاط بعض الاحتياط وكان يستعمل المغرب والدخليل في مقالاته فيتعرض لتعليق العلماء ، وكان يقول : « لا أرى رأيهم في أن القليل من هذه الكلمات يفسد المقال الطويل بعد أن توفر فيه سائر صفات الحسن . وكان يعتمد الجداول بيني وبينهم حتى تخطى الجدل القول الى الكتابة في الصحف . وكانت اكتب في المؤيد ردوداً احتاج بها لنفسي » (٣٠) . وهذا موقف يدل على صرامة الشيخ ولا مبرر له في المقالات الصحفية والأدبية لأنَّ في اللغة العربية متسعًا من القول وكثيراً من الالفاظ التي تدل على المعاني المقصودة . وقد تكون الحاجة الى المغرب في

(٢٨) الاشتقاد والتعریب ص ٤٣ - ٤٤ .

(٢٩) الاشتقاد والتعریب ص ٥٤ .

(٣٠) الاشتقاد والتعریب ص ١ .

لغة العلم أكثر منها في المقالات الصحفية والدراسات الإنسانية ، ولعل ظهور الشيخ في مرحلة الانتقال واصطدام الأفكار دفعه إلى التشكيك بالمعربات وادخالها في مقالاته وكتبه مما أثار عليه حفيظة الحر يصين على سلامة اللغة العربية .
هذا رأيان في التعريب فيما موقفنا بعد الموجة العاتية التي ارتطمت بها اللغة العربية منذ اتصال العرب بالغرب ؟ .

نحن لا ننكر المعرب ولا نرفضه كل الرفض ؛ لأنَّ العرب عرفوه وأدخلوه في لغتهم ، ولأن الحاجة اشتدت إليه بعد أن اتصلوا بالثقافات المختلفة . ولم يكن في وسعهم أول الأمر أن يضعوا ألفاظاً عربية للمصطلحات الأجنبية أو انهم استساغوا اللنبط الأجنبي واستحسنوه . وكان بعض الشعراء يستعير الكلمة من كلام العجم للقافية ، وقد ذكر أبو حاتم «أن رؤبة بن العجاج والفصحاء كالأعمى وغيره ربما استعاروا الكلمة من كلام العجم للقافية لتسطرف» (٣١) . ولكن اللغويين رفضوا شعر من أدخل الأعجمي في شعره كالطراوح الذي ذكر أبو عمرو بن العلاء انه رآه في سواد الكوفة وهو يكتب ألفاظ النبط ويتعلمه ليدخلها في شعره وما قيل له : ما تصنع بهذه ؟ قال : أعرّبها فأدخلها في شعرى (٣٢) . ولم يجوز للغويين والنحاة — حرصاً على سلامة اللغة العربية ونقايتها — الاستشهاد بالبيت الذي لا يعرف قائله ولم يتخذوه حجة ، قال ابن الانباري عن أحد الأبيات : «إن هذا البيت غير معروف ولا يعرف قائله فلا يكون حجة» (٣٣) . ونحن — على الرغم من حرصنا على اللغة — لا

(٣١) العرب ص ٩ .
(٣٢) الموسوعة ٣٢٥ وينظر العربية ص ٣٧ وحركة التعريب في العراق ص ٦٠ . ومن الجدير بالذكر ان الدكتور عزة حسن حقق هذه المسألة في مقدمة ديوان الطراوح ولم يجد شيئاً من الفاظ النبط ، ولو كان ما قيل عن الطراوح صحيحاً ما استشهد للغويون بشعره . (ينظر ديوان الطراوح ص ٣٧) .

(٣٣) الانصاف في مسائل الخلاف ص ٣٤٢ .

نحاجر على الأخذ بالمعرب إذا اقتضت الضرورة الفصوى مؤيدين في ذلك ما ذهب اليه مجتمع القاهرة والمجامع العربية الأخرى ، ولا ندعوا في الوقت نفسه الى الانفتاح من غير قيد على اللغات الأجنبية – ولا سيما في مصطلحات الأدب ونقده – لئلا تفسد العربية وتضيع في غمرة الدخиль كما حدث في هذا العهد حيث تدفقت آلاف المصطلحات في كل علم وفن ولم يكن أمام المخلصين الحريصين على اللغة العربية إلا أن يتخذوا الوسائل لوضع المصطلحات العلمية والفنية وأن يعربوا قسما منها أو يدخلوه بصيغته الأجنبية . وكان الأدب ونقده من تلك الفنون التي ارتبطت بمشكلة المصطلح ، وقد بذل العلماء العرب جهداً عظيماً حل هذه المشكلة ، وكان للرواد في القرن الماضي فضل لا ينكر . وعلى الرغم من الجهد المتواصل في هذا القرن لا تزال كثير من المصطلحات الأدبية والتقدمة أجنبية وهي تزداد بتقدم الزمن ، ونظرة عابرة في كتاب « المصطلح في الأدب الغربي » الذي صدرت طبعته الثانية عام ١٩٦٨ توسع ذلك فقد التزم المؤلف ببعض المصطلحات الأجنبية على الرغم من ثقافته الواسعة ومعرفته الكبيرة باللغة العربية (٣٤) .

لقد جاءه العرب في القديم ما يغايهم اليوم ، ولكنهم استطاعوا أن يتغلبوا على المشكلة ويضعوا لكل فنون الأدب والبلاغة والنقد مصطلحات عربية إلا ما جاء في بعض كتب الفلسفه المسلمين كالفارابي وابن سينا وابن رشد – وهم من الذين خصوا كتابي الشعر والخطابة لأرسطو . ولم تدخل تلك المصطلحات كتب البلاغة والنقد لأن النقاد والبلغيين لم يحتاجوا إليها بل ان المصطلحات العربية انتقلت الى الشعوب الاسلامية واستعملت بدلاتها العربية في الكتب البلاغية والتقدمة مثل « ترجمان البلاغة » للراوديانى و « حدائق السحر في دقائق الشعر » لرشيد الدين الوطواط . واستمر ذلك التيار يرفد النقد والبلاغة

(٣٤) ينظر المصطلح في الأدب الغربي ص ٣١ ، ٦٧ ، ١٠٩ ، ١٢١ ، ١٩١ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٥ .

حتى القرن العشرين وقد وفق كثير من علماء اللغة والأدباء في وضع مصطلحات أدبية ونقدية كان لها أكبر الأثر في تقدم الحركة الأدبية الحديثة . ويبدو أن الاتجاه – في السنوات الأخيرة – بدأ يميل إلى الغرب، وصار المؤلفون والمترجمون والنقاد يغفرون من المصطلحات الأجنبية ادعاءً أو استسهلاً مما أدى إلى طغيان المصطلحات الأجنبية فيما ينشر ويترجم . وب بدأت الأصوات ترفع شعار « اشكالية المصطلح النقدي » وتعقد من أجله الندوات والمؤتمرات .

مشكلة المصطلح :

تشار بين حين وآخر مشكلة المصطلح النقدي اسوة بما يثار من مشكلات أدبية او فكرية ، ومن يتبع حركة التأليف في هذا القرن لا يجد مشكلة بالمعنى الدقيق ، فهناك تراث عربي ضخم يتمثل في اكثر من ألف وخمسمائة مصطلح أدبي وبلاغي ونقدی ، ولو رجع من يرفع شعار « اشكالية المصطلح » الى ذلك التراث لوجد الطريق مهدًا . إن انقطاع بعض المهيمنين بقضايا الأدب ونقده عن التراث العربي ادى الى هذه المشكلة المتضورة أو المفتعلة ، ولو ادرك المنقطعون مسالك الغربيين وعودتهم الى التراث اليوناني والرومانى لرأوا السبيل واضحة للعيان . وما ادى الى هذه المشكلة أن بعضهم لا يعرف الظروف التي نشأ فيها المصطلح والأسباب التي دفعت الى وضعه ولم يطلع على الأدب الأجنبي اطلاقاً يؤهله لفهم المصطلح فهما دقيقاً واكفى بما يكتب عن الأدب من مقالات او قوته في الخلط والاضطراب .

إن مشكلة المصطلح النقدي حدثت من الفوضى التي يعيشها التأليف والترجمة وما زادها خللاً وأضطراباً :

- ١ - اختلاف ثقافة المؤلفين او الباحثين ، وهم ثلاثة أنواع :
 - الأول : ذو ثقافة أجنبية يقرأ الأدب ونقده باللغة الأجنبية .
 - الثاني : ذو ثقافة مضطربة يقرأ الأدب الاجنبي ونقده بالعربية .
 - الثالث : ذو ثقافة عربية يأخذ من كل فن بطرف .

لقد أدى هذا الاختلاف في لون الثقافة وطريق تحصيلها إلى أن يأخذ من يقرأ باللغة الأجنبية مصطلحاته عن اللغة التي يعرفها فيقع الاختلاف والتفاوت كما حصل بين المغرب العربي والمشرق العربي . أما ذو الثقافة المضطربة والمعتمد على الترجمات فأمره أكثر اضطراباً ومثله ذو الثقافة العربية الذي لم يتضح أمامه الرؤية ولم يستطع أن يوازن بين ما كان وما يفرضه الواقع الجديد ، وهذا الصنفان في حيرة من الأمر فهما يتأرجحان بين المصطلحات العربية والأجنبية . ولن يكون هناك مصطلح عربي إن لم يتتوفر عليه رجال يحسلون من الثقافة العربية والثقافة الأجنبية ما يجعلهم قادرين على القول الفصل ، وصادرين عن أصله وتفكير عميق في وضع المصطلحات .

٢ - اختلاف الوريدين أنفسهم في المصطلح ونظرتهم إليه من خلال ثقافتهم الخاصة أو مذهبهم الأدبي والنقدi ، ويتجلّ ذلك في مصطلح « الصورة » فهي عند العرب غيرها عند الغربيين ، وهي عند الرومانسيين تمثل المشاعر والأفكار الذاتية . وعند البرناسيين تعرض الموضوعية ، وعند الرمزيين تُنقل المحسوس إلى عالم الوعي الباطني ، وعند السرياليين تعنى بالدلالة النفسية (٣٥) . وهي عند غيرهم « رسم قوام الكلمات » (٣٦) وهي « إعادة انتاج عقلية » . ذكرى لتجربة عاطفية او ادراكية غابرة ليست بالضرورة بصرية » (٣٧) .

كيف يفهم العربي هذا التفاوت إن لم يفهم الروح الأدبية التي كانت سائدة حين ظهرت ألوان تلك الصور ؟ وكيف يحدد مصطلحها ويستعمله ويدبره في كتاباته وهو يجهل دلالته الدقيقة ؟

(٣٥) ينظر النقد الأدبي الحديث ص ١٧٤ وما بعدها .

(٣٦) الصورة الشعرية ص ٢١ .

(٣٧) نظرية الأدب ص ٤٤٠ .

٣ - الاشتراك اللغطي في اللغة المنقول عنها واختلاف المترجمين عن اللغات المختلفة (٣٨) .

٤ - الاشتراك اللغطي في اللغة العربية ودلالة المصطلح الواحد على عدّة أشياء ، ومن ذلك التضمين ، ومن معانيه الاصطلاحية :

الاول : التضمين في العروض هو أن يبني بيت على كلام يكون معناه في بيت يتلوه من بعده مقتضاها . أو هو « أن يكون الفصل الأول مفتقرًا إلى الفصل الثاني والبيت الأول يحتاج إلى الأخير » . أو هو « أن تتعلق القافية أو لفظة مما قبلها فيما بعدها » كقول الشاعر :

كأن القلب ليلة قيل يُفسدى

بليلي العامرية أو يسراح

قطّاة عزّها شرك فباتت

تجاذبه ، وقد علق الجناح

الثاني : التضمين هو « حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه » وهو على وجهين :

١ - ما كان يدل عليه الكلام دلالة الاخبار .

٢ - ما يدل عليه دلالة القياس .

أي أن العبارة تتضمن المعنى من غير اشارة صريحة اليه وهو تضمين توجيه البنية مثل « معلوم » يوجب انه لا بد من عالم ، وتضمين يوجبه معنى العبارة من حيث لا يصح إلا به كالصفة بضرارب يدل على « مضرور » .

الثالث : التضمين هو « استعارتك الأنصاف والأبيات من غيرك وإدخالك إياها في اثناء أبيات قصيدتك » .

(٣٨) ينظر مقدمة في علم المصطلح ص ٨٢ - ٨٤ .

الرابع : التضمين هو « اعطاء الشيء معنى الشيء وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف » (٣٩) .

هذه الأسباب وغيرها خلقت جواً غير محمود في الدراسات الأدبية والنقدية ، وجعلت بعض الدارسين يتغرون .

المعجم النقدي :

إن التخلص من هذه المشكلة المفتعلة او الحقيقة يتطلب دراسة عميقه للمصطلحات والعودة الى مطانها للوقوف على معانيها ودلاليتها قبل اشاعتها في الدراسات الحديثة . ويقتضي ذلك وضع معجم نبدي حديث يسهم فيه المجمعيون والمؤلفون والمترجمون والأدباء والقاد ، ويتم ذلك بخطوات أهمها :

الأولى : رصد المصطلحات النقدية العربية والوقف على دلاليتها وتغييرها في العهود المختلفة والأخذ بما ينفع في النقد الأدبي الحديث . وسيجد الباحثون كثيراً من المصطلحات التي تعينهم في نقد الشعر وصياغة الكلام وتنوع الأساليب وقد يظن من لا علم له بمصطلحات البلاغة والنقد عند العرب أن المصطلح النقدي يختص الشعر وحده ، وهذا وهم كبير . وما جاء في « معجم المصطلحات البلاغية وتطورها » باجزائه الثلاثة و « معجم النقد العربي القديم » يبين ان المصطلح لم يكن خاصاً بالشعر وإنما شمل النثر وألوانه المعروفة في ذلك العهد . وتتضمن ما يتصل باللفظ والصياغة والتوصير والتحسين . فيما يتصل باللفظ الكلام على الفظة المفردة وجرسها وايحائها وما يجوز منها في الشعر وما يجوز في النثر وما يجوز في الاثنين . وما يتصل بالصياغة ما اطلق عليه اسم « علم المعاني » أو « النظم » وهو يتصل بتحليل العبارة وما تؤدي صياغتها أو نظمها من معان يحددها نظم الكلام . وما يتصل بالتصوير التشبيه والتمثيل

(٣٩) ينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦٤ .

والمجاز بانواعه – المجاز العقلي والمجاز اللغوي (الاستعارة) – والكتابية والتورية وما يرتبط بها من وسائل الإيضاح ، أو الابهام والغموض . وما يتصل بالتحسين ما أدخلوه في « علم البديع » وهو محسنات لفظية ومعنوية لا يستغني عنها الكلام لا أنها تزيده روعة وجمالاً إذا وضعت حيث ينبغي لها أن توضع .

فهذه المصطلحات ليست خاصة بالشعر كما يظن بعضهم وإنما هي عامة تردد النقد الحديث وتقدم للناقد المعاصر مصطلحاته وهو يحلل ويقوم ويطلق الأحكام النقدية .

ولكن هل تكفي هذه المصطلحات ؟

الجواب : لا ، فهناك فنون استحدثت في العصر الحديث وتعاطاها العرب تقليداً أو ابداعاً ووضعت لها مصطلحات تعبر عنها وتدل عليها ، ولابدّ من جمع هذه المصطلحات المستحدثة وتنسيقها والأخذ بما ينسجم وروح اللغة العربية ، ثم نأتي بعد ذلك مرحلة النظر فيما يستجد من مصطلحات . وهناك عدة وسائل لوضعها منها الاشتقاد والمجاز والترجمة والتوليد ، فان تعذرت هذه الوسائل كان التعرّيب وهو نقل الكلمة الأجنبية الى العربية على أن لا تخرج عن المنهج الذي تفوّحت به العرب في التعرّيب .

ويتم رصد المصطلحات النقدية في عدة مظان منها :

- ١ - كتب البلاغة والنقد وهي كثيرة مثل قواعد الشعر لشعلب وقد الشعر لقدماء بن جعفر والبرهان في وجوه البيان لابن وهب الكاتب وعيار الشعر لابن طباطبا العلوى والموازنة للأمدي والوساطة للقاضي الجرجاني وكتاب الصناعتين لابي هلال العسكري والعمدة لابن رشيق وسر الفصاحة لابن سنان والبديع في نقد الشعر لاسامة بن منقذ والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، والجامع الكبير ، والاستدراك لابن الأثير الجزمي وبديع القرآن وتحرير التحبير لابن أبي الاصبع المصري ونصرة الاغريض للمظفر العلوى

ومنهاج البلغاء لخازم القرطاجي والمترع البديع للسجلماسي والروض المربي
لابن البناء المراكشي وجواهر الكثر لابن الأثير الحلبي وخزانة الأدب لابن
حجة الحموي وانوار الربيع لابن معصوم المدنى وغيرها كثيرة .

٢ - كتب الأدب ومنها طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي
والبيان والتبيين للجاحظ والشعراء لابن قتيبة وطبقات الشعراء لابن
المعتز والاغانى لابي الفرج وبيتيمة الدهر للشاعبى وزهر الآداب للحضرى
القىروانى وفتح الطيب للمقرى .

٣ - كتب اللغة وأهمها المعاجم .

٤ - كتب التفسير وعلوم القرآن مثل معانى القرآن للفراء . ومجاز القرآن
لأبي عبيدة ، والكشف للزمخشري . والبرهان في علوم القرآن للزركشى ،
والاتقان . ومعترك القرآن للسيوطى .

٥ - كتب الفلاسفة المسلمين مثل الخطابة والعبارة والشعر والمجموع
- أو الحكمة العروضية في كتاب معانى الشعر - لابن سينا ، وقوانين صناعة
الشعراء وجوامع الشعر - أو الشعر - لابي نصر الفارابى . وتمخيص كتاب
ارسطوطاليس في الشعر لابن رشد .

٦ - كتب المصطلحات وأهمها التعريفات للسيد الشريف الجرجانى
والكليات لأبي البقاء الكفوي . وكشف اصطلاحات الفنون لمحمد علي
الفاروقى المعروف بالتهانوى .

وفي هذه الكتب كثير من المصطلحات البلاغية والنقدية وقد تضمنها
« معجم المصطلحات البلاغية وتطورها » بالجزء الثلاثة و « معجم النقد العربي
القديم » . وبذلك تيسر الوقوف على المصطلحات وتطورها من خلال هذين
الكتابين .

الثانية : جرد أهم الكتب الأدبية والنقدية الحديثة مثل كتب طه حسين وأحمد حسن الزيارات وعباس محمود العقاد ومحمد مندور ومحمد التويبيي و محمد غنيمي هلال ، واستخلاص المصطلحات النقدية التي استعملت في هذا القرن والاتفاق على مصطلح دقيق للدلالة على المعنى الجديد .

الثالثة : جرد أهم كتب المصطلحات الأدب والنقد الحديثة مثل المصطلح في الأدب الغربي للدكتور ناصر الحاني ، ومعجم المصطلحات الأدب لمجدي وهبة ، ومعجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب لمجدي وهبة وكامل المدرس ، ومعجم الأدبى للدكتور جبور عبد النور .

الرابعة : جرد أهم كتب الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع والفنون واستخلاص المصطلحات التي تتصل بالنقد الأدبي او تعين عليه . وهذه الكتب مهمة بعد أن أصبحت المعارف الإنسانية متداخلة وأصبح الأدب يعتمد على الفنون التشكيلية ويقتبس من علم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة بعض أصوله ونظرياته .

الخامسة : جرد أهم كتب الأدب والنقد المترجمة مثل نظرية الأدب لاوستن وارين ورينيه ويليك ، ومناهج النقد الأدبي لديفيد ديتشر ، وسيرة أدبية لكورل درج ، والنقد الأدبي ومدارسه الحديثة لستانلي هايمان ، والتجربة الخلاقية لبورا ، وأسس النقد الأدبي الحديث . وفقدان الأدب لجورج واتسون وغيرها من الكتب المهمة التي ترجمت في السنوات الأخيرة ، وهي كتب ضمت كثيراً من المصطلحات التي تتفع في وضع المعجم وان كان بعضها بحاجة الى اعادة النظر أو التعديل .

السادسة : الاطلاع على بعض موسوعات الأدب الأجنبي ونقده بلغاتها الاصلية كموسوعة كاسيل للأدب العالمي ، وموسوعة النقد الأدبي .

السابعة : الاستعانة ببعض المعاجم الأجنبية لتحديد المعنى اللغوي للمصطلح والوقوف على دلالته كما تصورها المعاجم الأجنبية ولاسيما معجم اكسفورد الكبير .

الثامنة : تصنيف ما يجمع من التراث القديم والفكر الجديد بحسب حروف الكلمة لتسهيل مراجعة المصطلح مثل : « الاخبارية ، الارجوانية ، الأسطورة ، الاسلوب الساخر ... ». وهذه هي الطريقة المتبعة في وضع معاجم المصطلحات .

النinthة : تعريف المصطلح تعريفا وافيا ، والوقوف على اختلاف المذاهب الأدبية في تحديده ، وذكره بلغة أجنبية واحدة او أكثر لمعرفة المقابل الاجنبي والاستفادة منه عند الترجمة او التأليف . ويبقى المصطلح العربي الأصيل اساساً في عرض المصطلحات ولاسيما ما استقر منها وأصبح أكثر دلالة من غيره . وينبغي ان تكتب المواد باسلوب واحد ومنهج واحد وأن تراعي فيها الدقة العلمية . وينبغي أن يضاف الى المعجم بين حين وآخر ما يستجد من مصطلحات وأن يعدل بعضها ، ليواكب الحياة الأدبية المتتجدة .

وليس هذا العمل بمستحيل إذ يقدر عليه عدة باحثين من ذوي النظرة الموسوعية والذوق السليم ، وقد ينهض به مجتمع عربي او اتحاد المجامع العربية او مؤسسة ثقافية تعي قيمة هذا المشروع الجليل .

إن الشكوى من « إشكالية المصطلح » ستظل مادام المعجم التقديري الحديث بعيداً عن التحقيق . وسيظل الأدباء والنقاد والمؤلفون والمترجمون في نقاش لا يوصل إلى السبيل القويم ما داموا لا يفكرون في مثل هذا العمل الجاد الذي يفتح الطريق أمامهم ويجعلهم يصدرون في دراساتهم وبحوثهم وترجماتهم عن منهج موحد فيه الدقة ووضوح الرؤية . وقد توقف أمام المشروع مشكلات ولكن الاصرار على العمل يذلل المصاعب ، وما نظن ان ما قام به عالم في القديم يعجز عنه العلماء والأدباء والنقاد في العصر الحديث .